



مداخلات لغوية

أبو أوس إبراهيم الشعلان

التخلص من التماثلات خطأ



لا يخلو النظام الكتابي لأي لغة من مشكلات خاصة؛ لأن النظام الكتابي ليس صورة مطابقة للغة المنطوقة بل هو تقريب لها يعين على حفظها وتعلمها واستخدامها. ومن المشكلات الملحوظة في نظام الإملاء العربي حذف بعض رموز الأصوات، وهو أمر متصل بنشأة الكتابة العربية وتطورها، ومن حالات الحذف ما علته التخلص من التماثلات التي تحدث في الرسم الإملائي.

تابعت العربية النبطية التي أخذت عنها الخط بأن مثلت الكسرة الطويلة بالياء، ومثلت الضمة الطويلة بالواو، أما الفتحة الطويلة فقد أهملت في وسط الكلمة، ولكنها مثلت بالألف في نهايتها. أما استعمال الألف لتمثيل الفتحة الطويلة في وسط الكلمة فهو إضافة عربية (رمزي بعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص ١٧٩).

عرفت الكتابة العربية في الحجاز. وحين دون القرآن مثلت الهمزة بالألف. والرسم العثماني جرى على لغة أهل الحجاز التي تسقط الهمزة في غير أول الكلمة، فلم تمثل الهمزة إلا في أوائل الكلمات حيث يرمز لها بالألف، أما في وسط الكلمة وأخرها فإن الواو أو الياء هي التي تحل محل الهمزة صوتاً وكتابة. وقرأ الناس في الأمصار القرآن في مصاحف عثمانية فكانوا يحققون الهمزات دون التفات إلى أنها كانت مرسومة على لغة أهل التسهيل، وأوياً أو ياءً أو ألفاً؛ لأن اعتمادهم في تلقي القراءة على الرواية وإنما يعينهم النظر في المصحف على ذلك.

ونشأت الحاجة إلى تعيين الألفات والواوات والياءات التي تهمز من غيرها مما ليس من الهمز. وكان التمييز في أول الأمر بنقطة حمراء أو صفراء ثم اتخذت رأس العين (ع) رمزاً تكون فوق الألف أو الياء أو الواو ونسي أن الألف هي الأصل في رمز الهمزة، ونسي أن المصاحف العثمانية كتبت على لغة من يسهلون الهمزة، ولم يغير محققو الهمزة تلك الرموز بل أضافوا لها العلامة المميزة (غانم قدوري الحمد، رسم المصحف، ص ٥٧٥-٥٧٧).

إذن يمكن القول: إن الكتابة العربية أفضت إلى حدوث ازدواج في تمثيل بعض الأصوات العربية إذ جعل حرف الألف رمزاً للهمزة، ورمزاً للفتحة الطويلة -ألف المد- وجعل حرف الواو رمزاً للضم الطويلة -واو المد- وجعل رمزاً لصوت الواو -غير الحركة أي: الصوت الصامت- وجعل رمزاً للهمزة التي تسهل واواً. وجعل الياء رمزاً للكسرة الطويلة -ياء المد- وجعل رمزاً لصوت الياء -غير الحركة، أي: الصوت الصامت- وجعل رمزاً للهمزة التي تسهل ياءاً. وكان من نتائج هذه الازدواجية اجتماع التماثلات في الرسم.

وعلى نحو ما كره التماثل في اللفظ كره التماثل في الخط أيضاً، فنجد أنهم يكرهون تجاور الألفات أو اللامات أو الواوات أو الياءات، وهذا ما يسعون إلى التخلص منه بالحذف.

وإن تكن الأصوات المدغمة يحذف إحداها في الخط فإن التماثلات في الخط من غير المدغمة تحذف، ولكن ذلك ليس على إطلاقه. ويضع ابن درستويه قاعدة عامة تتناول هذه المسألة في قوله: "وأما ما يحذف لاجتماع الأشباه غير المدغمة فإن كل ألفين أو واوين أو يائين اجتمعا في كلمة حذف أحدهما وأثبت الآخر إلا أن يخاف لبس أو يحتاج إلى عوض أو يستخف شيء فلا يحذف. وكل ثلاث ألفات أو واوات أو ياءات اجتمعن في كلمة حذفت إحداهن وأثبتت اثنتان" (ابن درستويه، كتاب الكتاب، ٦٦-٦٧).

الرياض

لإبداء الرأي حول هذا المقال، أرسل رسالة قصيرة SMS تبدأ برقم الكاتب (٧٩٨٧) ثم أرسلها إلى الكود ٨٢٢٤٤

ها بين الدكتور عبدالعزيز خوجة والدكتور عبدالعزيز السبيل..

ما أشبه الليلة بالبارحة!

وهذه إحدى مشكلات اللائحة التي صدمت بعض المثقفين المراهنين على القيمة التغييرية التي ستبناها اللائحة بأن اللائحة لم تقدم ما يعين على بناء هيكلية جديدة لأنظمة الأندية الأدبية، وأن المواد المتعلقة بالجمعية العمومية والأنظمة الانتخابية من الصعوبة تطبيقها على الأندية الأدبية قبل تفكيك خلاياها. إن العملية أشبه بوجوب حرق الأرض قبل أن تزرع فيها محصولاً جديداً، وهذا ما يصعب دور وزارة الثقافة؛ فلن ينجح تطبيق الجمعية العمومية ولا الانتخابات إلا بعد تفكيك الأندية الأدبية وأنظمتها. ولن يحالف النجاح الوزارة إن فكرت أن تحتفظ بالأنظمة الثقافية القديمة للأندية لتطبق عليها أنظمة الجمعية العمومية والانتخابات، أو أظن ذلك. ولذلك فعلى وزارة الثقافة أن تكون «واضحة» في تحديد اختيارها فيما يتعلق بهذا الملف.

هل تريد استبدال الأندية الأدبية بمراكز ثقافية؟ وما خطتها في ذلك؟ هل تريد البقاء على أنظمة التعيين المتبعة الآن في الأندية الأدبية؟

هل تريد إنشاء جمعية عمومية وتفعيل الانتخابات الثقافية؟.. إن عليها تفكيك الأندية الأدبية وأنظمتها، وما تفسيرها لتجديد تعيينات بعض الأندية وإصدار تعيينات جديدة لأندية أخرى؟ مع ملاحظة أنه لا يمكن الجمع بين اختياريين أو أكثر من تلك الاختيارات.

أو أن لدى الوزارة خطة مرحلية ومتدرجة لتفكيك الأندية الأدبية وأنظمتها وإنشاء مراكز ثقافية أو إعادة بناء هيكلية الأندية في ضوء مواد الجمعية العمومية والانتخابات الثقافية. وسواء على مستوى وجود خيار فعلي للملف الأندية يملك منظومة تبريرية لتجديد التعيينات وتفعيل التعيينات الجديدة، أو خطة مرحلية متدرجة لإعادة هيكلية الأنظمة الثقافية للمشهد الثقافي لماذا لا تعلن عنها الوزارة وتوضح وجهة نظرها بكل شفافية في الإجراءات التي تعالج من خلالها مشاكل هذا الملف؟

وإن كانت هناك صعوبات في تطبيق مواد الجمعية العمومية والانتخابات على الأنظمة الحالية للأندية الأدبية فلماذا لا تعلن عنها أيضاً الوزارة؟ وإن كانت الوزارة تريد أن تترتب في تطبيق بعض مواد اللائحة لظروف ثقافية أو تنظيمية فلماذا لا تعلن عن ذلك؟

وإن كان هناك نظام ثقافي بديل تعمل على إنتاجه الوزارة أيضاً فلماذا لا تعلن عنه؟

أعتقد أن من حق كل مثقف أن يعرف بكل شفافية - وهو النهج الذي اتبعه المثقف الوزير الدكتور عبدالعزيز خوجة منذ البدء مع المثقفين بوصفهم شركاء في صناعة القرار الثقافي مع الوزارة - ما الطريقة التي سوف تتعامل بها الوزارة مع ملف شائك مثل ملف الأندية الأدبية والمنظومة التبريرية لتلك الطريقة؛ حتى يستطيع بعض المثقفين أن يملكو الحجة للدفاع عن مصادقية الوزارة في قيادة التغيير الثقافي وجديته، وما عدا ذلك لا يمكننا أن نقول سوى «خمر قديمة في أوان جديدة»!

sehama71@gmail.com

جدة

لإبداء الرأي حول هذا المقال، أرسل رسالة قصيرة SMS تبدأ برقم الكاتب (٧٩٨٧) ثم أرسلها إلى الكود ٨٢٢٤٤

سهام القحطاني

الجدد، والمرء يميل في اختياره إلى تياره الثقافي دون مراعاة لسقف كفاية الجودة والكفاءة، وحساسية المؤسسة الثقافية الرسمية من المثقف المجدد أو المقام، وعدم إيمان المثقف الليبرالي منذ البدء بوكالة السبيل وعزوفه عن المشاركة الرسمية في إدارة الثقافة؛ ما ضيق دائرة الاختيارات عند السبيل.

وقد يرى البعض أن خطوة «التعيين» كانت ضرورية في هذه المرحلة وقراراً صائباً من قبل وكالة السبيل لاستقرار أوضاع الأندية والعمل بهدوء على إنجاز لائحة تسن تغييراً لأنظمة الثقافة وأشكالها.

وذهبت وكالة السبيل، وقدم السبيل استقالته، وورثت وزارة الدكتور خوجة تركة الأندية الأدبية بكل مشكلاتها المطروحة والمتعلقة. وأصبح الدكتور خوجة أمام ثلاثة مآزق: مآزق اللائحة التي لم تنجز، ومآزق التعيينات، ومآزق ضغوط المثقفين عليه بتفعيل الانتخابات الثقافية في الأندية الأدبية، وجاء حل المآزق الأول من خلال إصدار «لائحة الأندية»، وكان هذا يعني أن عليه أن يحل المآزقين الباقين، حل التعيينات وتفعيل الانتخابات. وهناك مسألة أخرى يمكن أن نعثرها مآزقاً رابعاً، وهي أن الدكتور خوجة بوصفه وزيراً جديداً كان يسعى لكسب ثقة وصداقة كل المثقفين من كل التيارات بمن فيهم رؤساء الأندية، ولا يريد أن يربى له أعداء أو معارضين من المثقفين، وتعامل مع «ملف مشكلات الأندية الأدبية» بصورة جريئة أو حازمة قد يربى له أعداء أو قد يخسره تياراً معيناً من المثقفين؛ ولذلك فهو يحاول أن يتعاطى مع هذا الملف بسياسة الباب الموارب ليرضي من خلالها كل الأطراف ويذيب من على كاهله كل الضغوطات الثقافية بتفعيل التغيير، وهي سياسة أظن أن نفسها قصير، ولن تقوى على ملاحقة نقد المثقفين لها.

فكان من الطبيعي في بدء الأمر أن يُصدر قراراً بتمديد سنة لرؤساء الأندية الأدبية، وقد قبل هذا التمديد من قبل المعارضين لنظام التعيين تحت مبرر عدم إنجاز اللائحة، وأن أي خطوة في تغيير أنظمة الأندية لا بد أن تنطلق من شرعية اللائحة، ولكن تجديد التعيينات لبعض الأندية أو إصدار تعيينات جديدة لأندية أخرى في ضوء وجود اللائحة قد يوقع الدكتور خوجة في مُساءلة من قبل بعض المثقفين المعارضين لنظام التعيين لإيجاد تفسير مقنع لهذه الخطوة، لماذا يستمر تجديد التعيينات أو تفعل تعيينات جديدة في وجود اللائحة؟ إضافة إلى: ما دلالة قرار الدكتور الجاسر بتفعيل المواد التي تنص على المسائل المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية فقط وتجاهل بقية مواد اللائحة التي دفعت أعضاء إدارة نادي الشرقية الأدبي إلى الاستقالة الجماعية؟

كل هذه الإشارات لها دلالاتها التي لا أظن أن تحليلها سيكون في مصلحة مصادقية الوزارة فيما يتعلق بحل مشكلات «ملف الأندية الأدبية». ومن قرأ لائحة الأندية سيلاحظ أنها ترسخ الخط العام لأنظمة الأندية الأدبية، وهو ما يعني أن اللائحة لا تقدم سوى إجراءات تنظيمية لإعادة «ترتيب هيكلية الإدارة الثقافية» للأندية الأدبية وفق ما اعتادت عليه ولا تقدم تغييراً حقيقياً لإعادة «بناء هيكلية الإدارة الثقافية للأندية»،

أعادت استقالة أعضاء نادي الشرقية الأدبي إلى سطح المشهد الثقافي السؤال الذي كاد يضيع مع زحمة الأحداث الثقافية المتتابعة للموسم الثقافي المنصرم ووهج الوزارة الجديدة للثقافة وفرغ الصيف، والذي تكرر طرحة مرات كثيرة زمن الدكتور عبدالعزيز السبيل عندما كان وكيلاً لشؤون المثقفين، وهو السؤال عن «جدية التغيير الثقافي» الذي تبنته وزارة الثقافة في زمن الدكتور السبيل أو تتبناه الآن بقيادة المثقف الوزير الدكتور عبدالعزيز خوجة، وهو السؤال الذي ظل مؤجلاً حتى ظهور اللائحة التي ملأت الدنيا وشغلت الناس قبل ظهورها، ثم بدأ بالظهور على استحياء بعد صدور اللائحة ما بين

مشكك في حقيقة وجدية وقيمة التغيير الذي تحمله اللائحة، ومترتب في إصدار حكم نهائي بعدم نفعية اللائحة على مستوى التغيير حتى تتم التطبيقات، حتى جاءت استقالة نادي الشرقية الأدبي «المسببة» الفاضحة لنية الوزارة فيما يتعلق بتطبيق مواد لائحة الأندية، التي تبنت ادعاءات المشكك بعدم جدية حقيقة وقيمة التغيير الذي تحمله اللائحة، ودفعت المترتب لإصدار حكمه المؤجل عند فشل أول تطبيقات لجدية اللائحة على ممارسة التغيير، إضافة إلى سلسلة التجديدات التي أصبحت تُمنح لإدارات الأندية وهو ما يؤكد نية الوزارة في عدم تطبيق مواد اللائحة أو إجراء تغييرات ثقافية حقيقية على المستوى المنظور.

واكتشف من اكتشف أن الفرق ما بين وكالة الدكتور السبيل «عراب» لائحة الأندية الأدبية اليوم ووزارة الدكتور عبدالعزيز خوجة هو أشبه «بخمر قديمة في أوان جديدة»! وأن «وهم التغيير» الذي كانت تروج له وكالة الدكتور السبيل، الذي وقع هو ضحيته قدم «استقالته» مكفراً عن مشاركته في ذلك الوهم، أو أظن ذلك، ما زال قائماً في وزارة الدكتور خوجة حتى الآن، وإن كنت أتمنى أن ما يحدث الآن هو الأزمة المعتادة التي تسبق الانتقال والتحول، وما زال هناك متنسح من الوقت ليكون القادم مختلفاً ويحمل تغييراً حقيقياً لأنظمة القنوات الثقافية لدينا.

وإن وزارة الثقافة اليوم مطالبة بتقديم دليل مادي على مصداقيتها على التغيير الثقافي؛ لقطع الشائعات التي تروج عن وهم التغيير الذي تدعيه وزارة الثقافة الجديدة، وحتى لا تفقد ثقة المثقف في مصداقيتها وجديتها على التغيير الثقافي، وحتى لا تصبح مثل «صاحب الذئب»! وإذا اقتربنا من مشكلة الأندية الأدبية ولائحتها سواء في زمن الدكتور السبيل أو وزارة الدكتور خوجة، وأنا أجمع بين الوزارتين؛ لأن جذور مشكلة الأندية الأدبية «التعيين» في زمن وزارة الدكتور خوجة تعود إلى زمن الدكتور السبيل الذي سن نظام التعيين، وكما أن التعيينات التي حدثت زمن الدكتور السبيل اعتمدت على أصدقاء الدكتور السبيل وأصدقاء أصدقاء الدكتور السبيل، ومعارف أصدقاء أصدقاء الدكتور السبيل، دون أن تعتمد تلك التعيينات على مراكز الجودة والكفاءة على مستوى إدارة الثقافة، ولا أقصد الجودة والكفاءة الثقافيةين لأعضاء إدارة الأندية. وقد لا نلوم السبيل؛ لأن الاختيار لم يكن متاحاً له في غياب تعدد الاختيارات، وهيمنة الصوت المحافظ على القنوات الثقافية الرسمية، إضافة إلى كون الدكتور السبيل من المثقفين الذين ينتمون إلى تيار المحافظين